

الحاشية على شرح

الإمام محمد بن عبد الله بن محمد بن أبي بكر

المتوفى ١١٠١ هـ

في

نحو صبري خليل

الإمام أحمد بن محمد بن أبي بكر

المتوفى ٧٣٧ هـ

في

نحو شيخ علي بن أحمد

المتوفى ١١١٢ هـ

في

في

في

الجزء الثاني

مكتبة
مكتبة
مكتبة
مكتبة



حاشية الحريشي

الإمام محمد بن عبد الله بن علي الحريشي المالك

المتوفى ١١٠١ هـ

عالي

مختصر ريدي خليل

الإمام العلامة خليل بن إسماعيل بن موسى المالك

المتوفى ٧٦٧ هـ

ووضعتنا بأسفل الصفحات

حاشية الشيخ علي بن أحمد العدوي

المتوفى ١١١٢ هـ

عالي الحريشي

ضبطه وخرجه آياته وأمازيه

الشيخ زكريا عتميرات

الجزء الثاني

منشورات

محمد علي بيضون

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

جميع الحقوق محفوظة

جميع حقوق الملكية الادبية والفنية محفوظة لدار الكتب العلمية بيروت - لبنان ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تلخيص الكتاب كاملاً أو مجزأً أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو برمجته على أسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر خطياً.

Copyright ©

All rights reserved

Exclusive rights by DAR al-KOTOB al-ILMIYAH Beirut - Lebanon. No part of this publication may be translated, reproduced, distributed in any form or by any means, or stored in a data base or retrieval system, without the prior written permission of the publisher.

الطبعة الأولى

١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

العنوان : رمل الزريف، شارع البحتري، بناية ملكارت
تلفون وفاكس : ٣٦٤٢٩٨ - ٣٦٦١٢٥ - ٦٠٢١٢٣ (١ ٩٦١) ٠٠
صندوق بريد : ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان

DAR al-KOTOB al-ILMIYAH

Beirut - Lebanon

Address : Ramel al-Zarif, Bohtory st., Melkart bldg., 1st Floore.
Tel. & Fax : 00 (961 1) 60.21.33 - 36.61.35 - 36.43.98
P.O.Box : 11 - 9424 Beirut - Lebanon

(ص) وإن بشك في المأمومية مبطله.

(ش) بأن شك كل منهما في كونه إمامًا أو مأمومًا كرجلين ائتم أحدهما بالآخر فشكاً في تشهدهما في الإمام منهما وسلمًا معًا بطلت عليهما، وإن تعاقبا صحت للثاني فقط، وإن شك أحدهما في كونه إمامًا أو مأمومًا دون الآخر وسلم الشاك قبل سلام الآخر فصلاته

عرفة: بناء على جواز النفل بأربع أو في سفره. فكلام ابن عرفة من جملة نقل المواق. قوله: (وهو خلاف ما يظهر من كلام الشارح وت من أن ذلك جائز) فيه أن (ت) نقل كلام ابن عرفة بذاته فكيف يظهر هذا؟ وأما قوله: «وهو خلاف ما يظهر من كلام الشارح» فمسلم ونصه نقلًا عن الكافي: وجائز للمتأمل أن يأتي بمن يصلي الفرض. قوله: (مبني على أن الاستثناء في كلام المؤلف يفيد الجواز) وكأن المصنف قال إلا نقلًا خلف فرض فجائز بناء على جواز النفل بأربع فيكون مشهورًا مبنياً على ضعيف. قوله: (وأما على أنه يفيد الصحة إلخ) لا يخفى أن هذا هو الذي يفيد المصنف لأن قوله: «ومساواة» معطوف على قول المصنف «نية» أي وشرط الاقتداء نية ومساواة أي وشرط صحته. قوله: (قد ألزم نفسه حكم الاقتداء) أي حكمًا هو الاقتداء بالإضافة للبيان. قوله: (لا ينتقل من في الجماعة عنها) سيأتي أن الجواب إنما هو بزيادة أي مع بقاء الجماعة لا بمجرد الانتقال عن الجماعة. قوله: (لأنهم لم ينتقلوا عن الجماعة) فيه أنهم انتقلوا عن الجماعة فلا يتم الجواب إلا بزيادة أي مع بقاء الجماعة. قوله: (ويتم مفردًا) والظاهر أنه لا يصح الاقتداء به لأنه كالمسبوق إذا قام لإتمام صلاته. واعلم أن مفهوم قول المصنف «بمثله» أن المريض إذا اقتدى بصحيح ثم صح المقتدي وأن المريض إذا اقتدى بمثله فصح الإمام وأن الصحيح إذا اقتدى بمثله ثم مرض المأموم فتصح صلاته في الصور الثلاث، وأما الصحيح إذا اقتدى بمثله ثم مرض الإمام فلا تصح صلاة المأموم الصحيح لأن إمامه عاجز عن ركن. قوله: (ولا ينتقل منفرد) أي بأن يحول نيته من القدية إلى المأمومية وأما انتقال المنفرد للجماعة بحيث يصير إمامًا فجائز. واعلم أنه إذا انتقل المنفرد للجماعة وعكسه كما قال المصنف فالصلاة باطلة. قال (عج): ويؤخذ من هذا صحة صلاة منفرد دخل خلفه جماعة لأنه لم يلزم عليه انتقال منفرد لجماعة على أن يكون مأمومًا على أنه قد يقال إنه لم ينتقل لجماعة لأنه حين نية الانتقال لم يكن من انتقل إليه جماعة لتوقف الجماعة على إمام كما أفاده بعض شيوخنا. قوله: (فلا ينتقض بمسائل الخوف) أي فإن الطائفة الأولى انتقلت عن الجماعة للانفراد لكن ليس مع بقاء الجماعة. قوله: (والاستخلاف) تقدم قريبًا أن الإمام إذا حصل له عذر فللمأموم أن يتم منفردًا فهو لم ينتقل للانفراد مع بقاء الجماعة. قوله: (والسهو) من إفراده ما إذا سها حتى صلى الإمام الركعتين الأخيرتين فإن المأموم يصلي ما عليه منفردًا فهو انتقل من الجماعة للانفراد لكن ليس مع بقاء الجماعة. قوله: (والرعاف) كما إذا ذهب يغسل الدم وظن أنه إذا رجع لا يدرك بقية صلاته فإنه يتم في موضع غسل الدم منفردًا فهو لم ينتقل عن الجماعة مع بقائها لأنهم في تلك الحالة بمنزلة الذين انقضت صلاتهم بالفعل. قوله: (على أحد القولين) أي أن معنى العكس لا ينتقل من كان في الجماعة فيرد عليه أن هذا انتقل عن الجماعة فأجاب بأن المسألة ذات قولين وهذا الجواب لا يظهر فلو قال: «بأن القاعدة ليست كلية بل أغلبية» لكان أحسن.

تنبيه: وعلى القول الأول فيخصص قوله: «وبعاجز عن ركن» بما إذا دخل على ذلك ابتداء.

الخرشي على مختصر خليل / ج ٢ / م ١٢

باطلة، وأما إن سلم بعده فصلاته صحيحة. وكلام المؤلف شامل لذلك وإنما بالغ على مسألة الشك المذكورة لثلاث متوهم متوهم فيها الأجزاء مع المساواة لاحتمال كون كل في نفس الأمر إمامًا. وحمل الشارح كلام المؤلف على ما في البيان وهو الذي يتعين المصير إليه، وحاصله أنه إن ابتدأ قبله بطلت صلاته وإن أتم بعده، وإن ابتدأ بعده بأن سبقه الإمام ولو بحرف وأتم بعده أو معه أجزأه قولًا واحدًا فيهما، وإن ابتدأ بعده فأتم معه أو بعده فمحل

قوله: (بأن يشرع إلخ) لا يخفى أن هذا تصوير للمصاحبة تفسير مراد لا تفسير حقيقة. قال في (ك): وما فسرنا به المساواة من أن المراد بها أن يشرع المأموم قبل انقضاء تكبيرة الإمام أو سلامه وليس المراد بالمساواة أن يساويه في الابتداء بحيث لو ابتدأ بعده صحت وإن أتم معه أو بعده كما في البيان هو ظاهر قوله عليه الصلاة والسلام: «إنما جعل الإمام ليؤتم به فإذا كبر فكبروا»^(١) فأتى بالفاء المقتضية للتعقيب فإذا شرع في أحدهما قبل انقضاء فعل الإمام كان مساواة أهـ. والحاصل أنه على تفسير المساواة بهذا التفسير يكون معنى السبق أن يفعله قبل فراغ الإمام منه وإن شرع في أحدهما قبل انقضاء فعل الإمام أي ويتم بعد فراغ الإمام كان مساواة. هذا على غير كلام البيان، وأما على كلام البيان الآتي فالسبق أن يسبق نطقه الإمام والمساواة أن يقارن في الزمن نطقه الإمام والمتابعة أن يسبقه إمامه في الإحرام ولو بحرف وفي السلام كذلك بقيد أن يختم معه أو بعده. قوله: (وإن بشك في المأمومية) هذا إذا كان جازمًا بالمأمومية قال في (ك): وانظر ما المراد بالشك هل على بابه من أنه التردد بين أمرين على السواء كما عليه الأصوليون أو مطلق التردد كما تقدم أنه اصطلاح الفقهاء حيث أطلقوه؟ قاله البرموني. قوله: (مبطل) أشعر بأنها لا تحتاج إلى سلام كما قال مالك، وفي الشيخ أحمد الزرقاني لا بد من السلام لهذا الإحرام كما قال سحنون واختاره بعض المتأخرين، انظر (عب). قوله: (في كونه إمامًا أو مأمومًا) أي أو فذاً أو مأمومًا أو فذاً أو إمامًا أو مأمومًا وكذا يقال في قوله: «وإن شك أحدهما إلخ» ومفهوم ذلك لو شك أحدهما في الإمامة والفدية لا تبطل بسلامه قبل الآخر، وكذا لو شك كل منهما في الإمامية والفدية ونوى كل منهما إمامة الآخر صحت صلاتهما، سواء تقدم سلام أحدهما على الآخر أم لا، وهذا ما لم يقتد أحدهما بالآخر وإلا بطلت صلاة المقتدي لتلاعبه. قوله: (وحمل الشارح كلام المؤلف على ما في البيان) ونصه: هذا هو الشرط الثالث من شروط الاقتداء وهو متابعة المأموم لإمامه في الإحرام والسلام لأن عدم المتابعة فيهما منافية للاقتداء، فلو أحرم معه وهو مراده بالمساواة أبطل على نفسه؛ قاله مالك في كتاب ابن حبيب. وهو أيضًا قول محمد وأصبغ، وقال ابن القاسم: تجزئه وهو قول ابن عبد الحكم قال في البيان: والأول أظهر ثم قال: وهذا الاختلاف إنما هو إذا أتى بتكبيرة الإحرام معه فأتم معه أو بعده، وأما إذا ابتدأ بها قبل فلا تجزئه. وإن انتهى بعده قولًا واحدًا والاختيار أن لا يحرم المأموم إلا بعد أن يسكت الإمام، قاله مالك إذا علمت هذا ظهر أن ما ادعاه الشارح من قوله: «وحاصله إلخ» لم يظهر تأمل. قوله: (أجزأه قولًا واحدًا) لا يخفى أنه على

(١) رواه البخاري في كتاب الصلاة باب ١٨. مسلم في كتاب الصلاة حديث ٧٧، ٨٢. أبو داود في كتاب الصلاة باب ٦٨. الترمذي في كتاب الصلاة باب ١٥٠. الموطأ في كتاب الجماعة حديث ١٦، ١٧. أحمد في مسنده (٢/ ٢٣٠) (٣/ ١١٠).

الخلاف والراجح البطلان. والاختيار أن لا يحرم المأموم إلا بعد أن يسكت الإمام؛ قاله مالك. وحكم السلام في ذلك حكم الإحرام.
(ص) لا المساواة.

(ش) هذا إخراج من حكم المساواة أي أن المساواة مبطلّة في الإحرام والسلام دون المساواة فيهما وهي المتابعة فوراً وإن كان خلاف الأولى كما مر.
(ص) كغيرهما لكن سبقه ممنوع وإلا كره.

(ش) ضمير الثانية راجع للإحرام والسلام وهو مبطل في عدم البطلان، والمعنى أن غير الإحرام والسلام كالركوع والسجود ونحوهما لا تبطل الصلاة بعدم المتابعة فيه كالمساواة والمساواة لكن سبقه فيما ذكر ممنوع ومساواته فيها مكروهة كسبقه في الأقوال كما قاله ابن ناجي في شرحه على الرسالة. والأولى أن يفعل ما ذكر بعده ويدركه فيها فقوله «كغيرهما» تشبيه في عدم البطلان على حذف مضافين أي كعدم متابعة غيرهما أي غير الإحرام والسلام

الطريقة الأولى متى شرع المأموم قبل تمام الإمام بطلت «صلاته» مطلقاً ختم معه أو قبله أو بعده فعلى هذه الطريقة لا تصح الصلاة إلا بعد فراغ الإمام فقط، فالصورتان المحكوم بصحة الصلاة قولاً واحداً على كلام البيان محكوم ببطلانهما على الطريقة الأولى فكيف يقول صاحب البيان قولاً واحداً؟ ويمكن أن يقال قولاً واحداً من أهل هذه الطريقة أي التي ذهب إليها صاحب البيان.

تنبيه: تلك الصور التسع على كلام البيان جارية في كل من الإحرام والسلام عمداً أو جهلاً مطلقاً، وفي الساهي فيما يتعلق بالإحرام فيلغى إحرامه قبله أو معه سهواً، وأما إن سلم قبل سهواً فيسلم بعده ويحمل الإمام السهو عنه فإن لم يسلم بعده إلا مع الطول بطلت، ومفهوم قول الشارح: «أتم معه أو بعده» لو أتم قبله فسدت. قوله: (وهي المتابعة فوراً) أي يأتي المأموم بالإحرام والسلام بعد انتهاء فعل الإمام من غير فصل لطيف فلا تبطل. قوله: (كما مر) أي في قوله: «والاختيار أن لا يحرم» أي والمختار والأفضل أن لا يحرم. قوله: (كالمساواة والمساواة) الكلف استقصائية لا تدخل شيئاً. قوله: (لكن سبقه فيما ذكر ممنوع) ولا تبطل به الصلاة حيث أخذ فرضه مع الإمام، وأما إذا لم يأخذ فرضه فتبطل ووضح ذلك (عج) بقوله: فبان مما ذكرنا أن من سبق الإمام في فعل الركن عمداً كأن يفعل الانحناء للركوع والرفع منه قبل ركوع الإمام عمداً أو يفعل ما ذكر من الانحناء للركوع قبل ركوع الإمام أو يفعل الرفع بعد انحناء الإمام عمداً أو ينحني بعد انحناء الإمام ويرفع قبل رفعه فيهما ولم يأخذ فرضه معه فيهما فإن صلاته تبطل لذلك، وسواء كان خفضه للركوع فيها عمداً أو سهواً وهذا لا شبهة فيه اهـ. وقوله: «لم يأخذ فرضه» أي بأن لم يطمئن فالاطمئنان هو أخذ الفرض. قوله: (أي سبق المأموم) هو من إضافة المصدر إلى الفاعل وقوله: «أو الإمام» هو من إضافة المصدر إلى المفعول. قوله: (لا سهواً أو غفلة) جعل السهو والغفلة متباينين بناء على ما تقدم له مع أن ذلك لا يصح هنا فالأحسن الذهاب إلى أنهما مترادفان لأنه المناسب للمقام. قوله:

كالركوع ونحوه وعدم المتابعة هو المساواة والمساواة. وقوله «لكن سبقه» مصدر مضاف لفاعله أو مفعوله أي سبق المأموم أو الإمام في غير الإحرام والسلام ممنوع أي فعله عمداً لا سهواً أو غفلة لأنهما لا يتصفان بالمنع.

(ص) وأمر الرافع بعوده إن علم إدراكه قبل رفعه لا إن خفض.

(ش) لما ذكر أن السبق في غير الإحرام والسلام لا يبطل ذكر ما يفعل من حصل منه ذلك بقوله «وأمر إلخ» والمعنى أن من رفع رأسه قبل إمامه في ركوع أو سجود يظن أن إمامه رفع وقد كان أخذ فرضه معه فإنه يسنّ في حقه. وقيل: يجب عليه وعليه اقتصر المواق أن يرجع راکعاً أو ساجداً ولا يقف ينتظره إن علم إدراك الإمام قبل رفعه وإلا فلا يرجع بخلاف ما لو خفض قبل إمامه لركوع أو سجود بعد أخذه فرضه من القيام المخفوض منه فإنه لا يؤمر بالعود بل يثبت كما هو حتى يأتيه الإمام على المشهور لأن الخفض غير مقصود في نفسه بلا خلاف في المذهب، وإنما المقصود منه الركوع والسجود. وقوله «وأمر الرافع» أي سهواً وأما عمداً فقد تقدّم في قوله «لكن سبقه ممنوع وإلا كره» ويعلم منه أنه يؤمر بالعود. وقوله «لا إن خفض» أي وهو يعلم إدراكه فيما فارقه منه وإلا استوت المسألتان. وما ذكره المؤلف من التفرقة بين الرفع والخفض هو المشهور كما قاله ابن عمر ونقله الطخيني ولكن مقتضى ما في ابن غازی والمواق أن الخفض كالرفع وهو المعول عليه كما يفيد كلام (ح)

(وقيل يجب عليه وعليه اقتصر المواق) قال (عج): وهو يفيد ترجيحه. قوله: (على المشهور) سيأتي مقابله. وأن مقابله هو المعتمد. قوله: (وإنما المقصود منه الركوع والسجود) أي وحيث كان المقصود الركوع والسجود فلا يرجع حيث انخفض ولأجل ذلك يؤمر الرافع بالعود لأجل حصول المقصود الذي هو الركوع والسجود. والحاصل أنه إنما أمر بتلك التفرقة لأنها مفيدة للمقصود الذي هو الركوع والسجود لأن الرافع إذا رجع يرجع للركوع والسجود وإذا انخفض يخفض للركوع والسجود.

قوله: (والموضوع أنه أخذ فرضه) هذا مرتبط بقوله: «قيل يسن وقيل يجب». قال (عج): والحاصل أن من رفع من الركوع أو السجود قبل إمامه سواء خفض لهما أيضاً قبله أم لا فتارة يكون رفعه منهما قبل أخذ فرضه منهما مع الإمام وتارة يكون بعده، فإن كان رفعه بعد أخذ فرضه معه فإن صلاته صحيحة ولو فعل كلاً من الخفض والرفع عمداً ويؤمر بالعود بشرطه الذي ذكره المصنف، وإن كان رفعه قبل أخذه معه فإن كان عمداً بطلت صلاته لأنه متعمد ترك ركن حيث اعتد بما فعل ولم يعده فإن لم يعتد بما فعله وأعادته فقد تعمد زيادة ركن، وسواء كان خفضه سهواً أو عمداً وإن كان سهواً كان بمنزلة من زوحم عنه سواء خفض سهواً أو عمداً فإن كان ركوعاً فيأتي به حيث كان يدرك الإمام في سجود تلك الركعة، وهذا حيث كان من غير الأولى فإن كان منها تركه وفعل مع الإمام ما هو فيه يأتي به إن كان سجوداً ما لم يعقد الإمام ركوع التي تليها. وانظر ما ذكره ابن رشد من أنه إن رفع قبل إمامه سهواً في صلاته كلها قبل أخذ فرضه في الجميع أنه لا صلاة له هل معناه

والموضوع أنه أخذ فرضه مع الإمام قبل الرفع، فإن لم يأخذ فرضه قبل رفعه وجب عليه الرجوع اتفاقاً فإن تركه عمداً كان كمن تعمد ترك ركن فتبطل صلاته وسهواً كان كمن زوحم عنه المشار إليه بقوله «وإن زوحم إلخ».

(ص) وندب تقديم سلطان ثم رب منزل والمستأجر على المالك وإن عبداً كامراً واستخلفت ثم زائد. فقه ثم حديث ثم قراءة ثم عبادة ثم بسن إسلام ثم بنسب ثم بخلق ثم بخلق ثم بلباس.

(ش) أي وندب عند اجتماع جماعة كل يصلح للإمامة تقديم سلطان أو نائبه ولو أن غيره أفقه وأفضل، ثم إن لم يكن سلطان ولا نائبه قرب المنزل المجتمع فيه ولو كان غيره أفقه منه وأفضل لأنه أدرى بقبلته لأننا نمنع أن يؤم أحد في المسجد عن إمامه الراتب إلا بإذنه ففي داره أولى، وإذا اجتمع المالك للذات مع مالك المنفعة قدم مالك المنفعة لخبرته بعورة منزله ولو كان رب المنزل أو المستأجر عبداً أو امرأة لكن العبد يستحق التقديم مباشرة والمرأة استنابة ولذا تستخلف من شاءت وغيرها من الذكور الممنوع الإمامة كذلك. ثم إن

أنها تبطل أو معناه أنه لا يعتد بما فعله من الركعات ويبنى على إحرامه وهو الظاهر اهـ. والحاصل أنه إذا رفع قبل الإمام وكان قد أخذ فرضه فهي صحيحة والركعة صحيحة مطلقاً انحنى قبل الإمام عمداً أو جهلاً أو سهواً أو بعد الإمام كما هو المطلوب، وسواء رفع قبل الإمام عمداً أو جهلاً أو سهواً فهذه اثنا عشر، فإن لم يأخذ فرضه فهي باطلة في ثمانية وهي انحنى قبله عمداً أو جهلاً أو سهواً أو انحنى بعده ورفع قبله عمداً أو جهلاً لا سهواً ففيه التفصيل. قوله: (ثم رب منزل) يجوز رفعه وجره. قوله: (كل يصلح للإمامة) أي لاستحقاقها لدخول المرأة ورب المنزل ونحوها فإنها لا تصلح مباشرة.

قوله: (أو نائبه) فيه حمل السلطان على حقيقته. وقال اللقاني: المراد بالسلطان من له سلطة كان السلطان الأعظم أو نائبه، ويدخل في ذلك القاضي والباشا ونحوهما كما أفاده (شب) فإن اجتمعا فاستظهر شيخنا الصغير أن القاضي يقدم لأنه الذي يتولى أمر العبادة بخلاف الباشا. قوله: (ولو أن غيره أفقه وأفضل) وسيأتي في القولة الآتية ما يخالفه فهما طريقتان جمع بينهما. قوله: (ولو كان غيره) فيه ما تقدم في السلطان من أنه سيأتي يحكي خلافه. قوله: (لأنه أدرى بقبلته) نقول: والأفقه أدرى بأحوال الصلاة وكأنه وجه ما سيأتي. قوله: (لأننا نمنع إلخ) المناسب أن يجعله تعليلاً ثانياً. قوله: (أو المستأجر) قال (عب): احترازاً عن مالك منفعته بغاويه فإن الظاهر تقديم ربه على المستعير لا واقف مسجد ليس له إمام راتب لأنه لا ملك له فيه بخلاف غير المسجد من بيت مثلاً اهـ. وقال شيخنا الصغير: الظاهر تقديم المستعير لوجود العلة وقول (عب) فإن الظاهر لا يسلم له. قوله: (عبد إلخ) أي فيقدم على من بيته غير سيده إلا قدم لأنه المالك حقيقة. قوله: (ولذا تستخلف من شاءت) وجوباً كما في (تت) وندباً كما في الشيخ أحمد ولا تنافي إذ معنى قول الأول أنها لا تتقدم فلا ينافي أنه يندب لها أن تقدم رجلاً. قوله: (وبغيرها من الذكور) أي ما عدا الكافر وما عدا المجنون وما عدا المغمى عليه ومثل الذكر الممنوع الإمامة الخنثى المشكل. قوله: (فزائد

لم يكن رب منزل بأن اجتمعوا في غيره فزائد فقه، وإن كان المحدث أفضل منه لأعلميته بأحكام الصلاة. وحق المؤلف أن يقدم الأب والعم على زائد الفقه فيقول ثم أب وعم ثم زائد فقه. ثم عند التساوي في الفقه يقدم زائد حديث أي واسع الرواية والحفظ، ثم مع تساويهم حديثًا وما قبله فيقدم زائد قراءة أي أدرى بالقراءة وأمكن في الحروف، ويحتمل أن يكون أكثر قرآنًا أو أشد إتقانًا لأن القراءة مضمنة بالصلاة بخلاف العبادة، ثم مع تساويهم قراءة وما قبلها يقدم زائد عبادة من صوم وصلاة لأن من هذا شأنه أشد خشية وورعًا وتنزهًا، ثم مع تساويهم عبادة وما قبلها يقدم بسن إسلام لزيادة أعماله، ثم بشرف نسب لدلالته على صيانة المتصف به عما ينافي دينه ويوجب له أنفة عن ذلك، ثم بكمال خلق - بفتح المعجمة وسكون اللام - وهو الصورة لأن العقل والخير يتبعانها غالبًا، ثم بحسن خلق - بضم المعجمة واللام - لأنه من أعظم صفات الشرف وقدمه بعض على كمال الصورة واستظهره في توضيحه، ويحتمله كلامه هنا بعكس الضبط، ثم بجميل لباس لدلالته على شرف النفس والبعد عن المستقذرات، ثم إن المبالغة في قوله «وإن عبدًا إلخ» في مقدر لا في استحباب التقديم أي ومستحق أمر الإمامة رب المنزل وإن عبدًا كامرأة. وأمر الإمامة يشمل مباشرتها والنيابة فيها ولا يصلح جعله مبالغة في استحباب التقديم، والظاهر من كلامهم أن رب المنزل لو كان كافرًا أو به مانع من الإمامة غير ما ذكر لا حق له فيها مباشرة ولا استنباط.

فقهاء) صادق بصورتين: الأولى أن يشتركا في معرفة الفقه وغيره وأحدهما أزيد فقهاً الثانية أن يشتركا في معرفة الفقه فقط ويزيد أحدهما في الفقه. قوله: (ثم أب وعم) أي فيقدم الأب على ابنه ولو كان ابنه أزيد منه فقهاً، ويقدم العم على ابن أخيه ولو كان ابن أخيه أزيد فقهاً من شرح (شب). ومعنى هذا كله عند المشاحة وأما عند عدمها فيقدم زائد الفقه من ابن وابن أخ على أب وعم كما يفيد كلام أبي الحسن أيضًا ولا عقود في هذا لأنه في حالة الرضا وظاهره تقديم الأب والعم ولو كانا عبيدين وابناهما حران، وأما الأب والعم فهما أخوان فيقدم أحدهما على الآخر بموجب من الموجبات الآتية اهـ.

قوله: (أي واسع الرواية) أي النقل عن الثقات وعطف الحفظ من قبيل عطف الخاص على العام لأن واسع الرواية كما يصدق به يصدق بكثير ما كتبه عن الأشياخ وضبطه وإن لم يكن حافظًا لأن الضبط قسمان ضبط صدر وضبط كتاب. قوله: (أو أشد إتقانًا) أي حفظًا. وانظر لو وجد من يحفظ البعض وهو متقن من جهة المخارج والثاني أكثر قرآنًا، والظاهر تقديم الأول، وانظر لو كان كل يحفظ البعض إلا أن أحدهما أكثر معرفة في المخارج والثاني أشد حفظًا والظاهر تقديم الأول ولو كان محفوظ الثاني أكثر، وانظر لو كان كل منهما يحفظ إلا أن أحدهما أشد حفظًا والثاني ليس كذلك إلا أن محفوظه أكثر والظاهر الأول. قوله: (لأن القراءة مضمنة بالصلاة) علة لكون زائد القراءة يلي ما قبله ويقدم على زائد العبادة أي لأن القراءة جعلت كافلة للصلاة أي جعلت من حيث وجودها كفيلاً لصحة الصلاة وكمالها. قوله: (بخلاف العبادة) فليست مستلزمة لصحة الصلاة. قوله: (خشية) هي خوف مع تعظيم للمخوف منه. قوله: (وتنزهًا) أي وتباعداً عما يخل بدينه.

(ص) إن عدم نقص منع أو كره.

(ش) قد تقدم ما يفيد أن هذا راجع لقوله «ثم زائد فقه إلخ» أي أنه يستحب تقديم من ذكر بشرط أن تنتفي الأوصاف المانعة من الإمامة والأوصاف المكروهة فإن وجد شيء مما ذكر فلا يستحب تقديمه بل الحق له فيستحب له أن يستنيب. فإن قلت: كان المناسب أن يعطف بالواو لا بأو فإن الشرط انتفاؤه فالجواب أن المراد الأحد الدائر وانتفاؤه بانتفاء الأمرين معاً كقوله تعالى ﴿وَلَا تَطْعَمْنَاهُمْ مِنْهُمْ أَوْ كُفُّوا﴾ [الإنسان: ٢٤] فإن قلت: هلا اقتصر على قوله «إن عدم نقص منع أو كره ولم يذكر قوله (واستنباه الناقص) فالجواب أنه لو اقتصر على ذلك لاستفيد منه أنه لا حق له بالكلية حيث قام به المانع مع أن الحق له أي وندب استنباه المستحق للإمامة الناقص نقصاً تجوز معه إمامته كاملاً بأن كان أعلم من السلطان أو من رب المنزل فيندب لهما أن يأذنا له فاستنباه مصدر مضاف لفاعله وحذف مفعوله وهو معطوف على نائب فاعل «ندب» كما أشرنا إليه. وجعله بعض معطوفاً على نقص منع نائب فاعل عدم فيصير التقدير إن عدم نقص منع أو كره وعدم استنباه الناقص غيره أما إذا استنباه الناقص فنائبه أحق بمرتبه ولو كان نقص المستنيب واجب منعاً أو كرهاً وفيه بعد التكلف ما فيه، ولكن على هذه التمشية ينبغي اختصاصه برب المنزل والسلطان ويدل على ذلك قول ابن الحاجب وللسلطان وصاحب المنزل الاستنباه وإن كان ناقصاً.

قوله: (بسن إسلام لزيادة أعماله) فإذا وجد ابن سبعين سنة إلا أن إسلامه من نحو أربعين سنة وابن خمسين سنة مسلماً أصلياً فيقدم الثاني على الأول لأن الثاني أزيد من حيث الإسلام. قوله: (أنفة) أي تباعدًا عن ذلك، ثم لا يخفى أن شارحنا حمل قوله: «ثم بنسب» على ما علمت من أن المراد شرف النسب وكذا في (تت) إلا أن في (عب) و(شب) أن المراد بقوله «بنسب» أي معروف الأصل كان بشرف أو غيره وإن قصر الدليل وهو خبر «قدموا قريشاً ولا تقدموها» على الأول لقياس الثاني عليه. قوله: (لأن العقل) أي العقل الكامل. قوله: (وقدمه بعض) أي وهو ابن هارون رحمه الله تعالى. قوله: (ويحتمله كلامه بعكس الضبط) لا يخفى أنه جعله وجهاً مرجوحاً مع أن قضية استظهار المصنف له في توضيحه تجعله وجهاً راجحاً إذ خير ما فسرت به بالوارد. ويجاب بأن شارحنا اعتمد في قوة الأول على الأخذ من الأشياخ وكذا تلقاه المصنف عن شيخه كذلك وإن كان استظهر خلافه. قوله: (ثم بجميل لباس) أي الجميل شرعاً لا كحريز والجميل شرعاً هو الأبيض فإذا اجتمع شخصان أحدهما لباساً ثوباً أبيض والآخر غير أبيض وكلاهما نظيف فيقدم الأول وما قاله (عب) من أن المراد الجميل شرعاً ولو غير أبيض يتوقف على نقل كما قرره شيخنا. قوله: (والظاهر من كلامهم) لا يخفى أن ما تقدم من قوله: «وغيرها من الذكور إلخ» قول لبعض الشراح وذكر (عب) خلافه وهو ما أشار له بقوله: «والظاهر من كلامهم غير أن الكافر متفق على خروجه» فالخلاف إنما هو في غير الكافر ولكن الظاهر ما قاله بعض الشراح لأنه لا فرق بين المرأة وغيرها من الذكر الممنوع الإمامة. قوله: (إن عدم نقص منع) أي من فسق وعجز وغيره على ما تقدم. قوله: (أو كره)

(ص) كوقوف ذكر عن يمينه .

(ش) يريد كما يندب استنابة الناقص يندب وقوف ذكر بالغ عن يمين الإمام وإن وقف عن يساره أداره إلى يمينه من خلفه .

أي من قطع وشلل وغيرهما . قوله : (قد تقدم ما يفيد) أي وذلك لأنه تقدم أن المرأة تستحق مع أنها قام بها نقص المنع أي والسلطان مثلها أو أولى . قوله : (أي أنه يستحب تقديم من ذكر) من زائد الفقه وما بعده إن عدم نقص منع أو كره فإذا قام به واحد منهما فلا حق له مباشرة ولا استنابة . وحاصل الفقه أن رب المنزل والسلطان لهما حق ولو قام بهما ما نقص المنع والكرهية وغيرهما لا حق له أصلاً عند وجود نقص المنع والكره . بقي أن يقال النقص المانع من الإمامة مانع من الولاية لأننا نقول : شرط الإمامة الكبرى قسمان : قسم يشترط في ابتدائها ودوامها ، وقسم يشترط في ابتدائها وإذا طرأ لا يوجب العزل كأخذ الأموال . قوله : (بل الحق له إلخ) قد علمت أن هذا لا يناسب لأن كلامه في زائد الفقه وما بعده وهو إذا قام به نقص المنع أو الكره سقط حقه أصلاً . قوله : (مع أن الحق له) من وادي ما قبله إلا أن قوله : «أي وندب إلخ» كلام ظاهر في ذاته إلا أنه لا يناسب ما تقدم له من أن قوله : «إن عدم نقص منع أو كره» في زائد الفقه وما بعده . قوله : (بأن كان أعلم من السلطان) قد أفدناك أن هذه طريقة أخرى غير ما تقدم ، ثم لا يخفى أن الموافق لظاهر المصنف إنما هو الأول لأن المصنف قد قصر الكلام على نقص المنع أو الكره فيستفاد منه أن النقص إذا كان بمعنى خلاف الأولى المشار له بقوله : «بأن كان أعلم من السلطان إلخ» ليس حكمه حكم نقص المنع أو الكره فتأمل .

قوله : (وفيه بعد التكلف ما فيه) الحاصل أن فيه شيئين : التكلف وأمرًا آخر . أما التكلف فبأن تريد بالناقص في قوه : «استنابة الناقص» شخصًا آخر غير هذا الذي اشترطت فيه عدم النقص وإلا أشكل ، ولا شك أن هذا تكلف . وأما الآخر الذي أشار له بقوله : «فيه ما فيه» أنه يفوته الإخبار بندب الاستنابة من الناقص . قوله : (ولكن على هذه التمشية) وجه الاستدراك أنه ربما يتوهم تساوي الحاليتين في العموم لأن الأصل التساوي فأفاد أنه لا تساوي بل ينبغي على هذه التمشية إلخ . وظاهر العبارة وأما على غير هذه التمشية فلا ينبغي اختصاصه برب المنزل والسلطان مع أنه ينبغي اختصاصه بهما على هذه التمشية وعلى غيرها وهو جعله معطوفًا على المندوبات . أقول : ولعل الأحسن أن يكون قوله : «إن عدم نقص منع إلخ» شرطًا في الكل من السلطان ورب المنزل من حيث المباشرة أي أنه يندب تقديم السلطان ورب المنزل وغير ذلك مباشرة إن عدم نقص منع أو كره ويخصص قوله : «واستنابة الناقص» بالسلطان ورب المنزل . قوله : (ابن الحاجب إلخ) لم يشرح المصنف في التوضيح تلك العبارة والظاهر أن يقال : إن المعنى أنه يجوز للسلطان ورب المنزل بمعنى الإذن الشامل لخلاف الأولى والمستحب فهو بمعنى المستحب في حالة نقص الكره والوجوب فيما إذا كان نقص منع وبمعنى خلاف الأولى فيما إذا لم يقم بهما نقص منع أو كره وقد تقدم معنى الوجوب في عبارة من عبر بالوجوب في نقص المنع .

قوله : (كوقوف ذكر عن يمينه) ويندب تأخره قليلًا وتكره المحاذاة فإن جاء آخر يندب لمن

(ص) واثنين خلفه وصبي عقل القربة كالبالغ ونساء خلف الجميع .

(ش) يعني أن الاثنتين من الذكور فصاعدًا يقومون وراءه وذلك لأن التصنيف مطلوب لقوله عليه الصلاة والسلام «أقيموا صفوفكم فأني أراكم من وراء ظهري» والصبي إذا كان يعقل القربة كالمبالغ فيقف وحده عن يمين الإمام ومع رجل خلفه . وأما النساء فيقفن خلف الرجال لأنهن عورة فقوله «وصبي» مبتدأ و «سَوْغ» الابتداء به وصفه بقوله «عقل القربة» أي ثوابها بأن لا يذهب ويترك من معه وقوله «كالبالغ» خبره .

(ص) ورب الدابة أولى بمقدمها .

(ش) يعني أنه إذا ائتمى شخص من رب دابة حمله معه ولم يشترط تقدّم أحدهما على الآخر فإن رب الدابة أولى بمقدمها - بكسر الدال مخففة وفتحها مشددة - لعلمه بطباعها ومواضع الضرب منها كعلم رب الدار بقبلتها ولذا يقضي بالدابة عند تنازع الراكبين لمن بمقدمها كما يقضي لكاتب الوثيقة بتقدم شهادته لأنه أعلم بما احتوت عليه، وكل هذا دليل على تقديم الأفقه لأعلميته بمصالح الصلاة ومفاسدها .

على اليمين أن يتأخر قليلاً حتى يكونا خلفه فقوله : «واثنين» أي ابتداء أو في الأثناء . قوله : (عقل القربة) أي الطاعة فعلاً أو تركاً أي عقل أن الطاعة يثاب عليها أي يحصل الثواب لفاعلها وأن المعصية يعاقب عليها أي يحصل العقاب لفاعلها إلا الصبي . قوله : (ونساء خلف الجميع) فتقف خلف إمام ليس معه غيرها وخلف رجلين أو صبيين فأكثر مع الإمام، فإن كان معه رجل أو صبي بشرطه وقفت خلفهما أي بحيث يكون بعضها خلف الإمام وبعضها خلف من على يمينه لا خلف أحدهما فقط .

تنبيه: قال في (ك): ويقف الخثنى المشكل بين صفوف الرجال والنساء . قوله : (أراكم من وراء ظهري) أي ببصيرتي رؤية كروية البصر أو ببصري خرق عادة، وما قيل كان له ﷺ عينان بين كتفيه كسم الخياط يرى بهما ولا تحجبهما الثياب لم يثبت ما يدل عليه والأصل عدمه؛ ابن حجر على الهمزية . قوله : (بأن لا يذهب) الباء للسببية وكأنه يقول أي عقل ثوابها بسبب كونه لا يذهب . قوله : (ويترك من معه) أي كونه لا يذهب سبب في العلم بكونه عقل الثواب ويرد أنه يمكن أن يكون عدم ذهابه استحياء من الناس إلا أن يقال: الباء للتصوير أي تصوير الشيء بثمرته وما يترتب عليه . قال (عج): ومن لم يعقل القربة وهو ممن يؤمر بالصلاة فيقف حيث شاء؛ قاله أبو الحسن الشاذلي . قوله : (ولهذا) أي ولكونه أولى بمقدمها المبين بعلته . قوله : (كما يقضي لكاتب الوثيقة) ردّه ابن عرفة بأن غيره يشاركه في هذا التعليل وهو علم مدلول كلمات الوثيقة نقله عنه المشذلي اهـ . ورده في (ك) بأن القارئ ربما غفل عن بعض الأمور التي فيها بخلاف الكاتب فإنه ناظر لكل حرف فهو أقوى علماً ولذا عبر بأعلم .

قوله : (على الورع) أي إلا أن يزيد فقهاً . قوله : (وهو التارك) راجع للورع وأما الأورع فهو الذي يترك بعض المباحات خوف الوقوع في الشبهات؛ كذا ذكر بعض شيوخنا عن بعض شيوخه .